الأمم المتحدة

A/68/257

الجمعية العامة

Distr.: General
2 August 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٦٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

حالة اتفاقية حقوق الطفل

تقرير الأمين العام

موجز

اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية حقوق الطفل بموجب قرارها ٤٤/٢٥. وحتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، بلغ عدد الدول التي صدَّقت على الاتفاقية أو انضمت إليها ١٩٣ دولة. واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٤/٢٦٣، بروتوكولين اختياريين للاتفاقية. وحتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، كانت ١٥١ دولة قد صدقت على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، بينما صدقت ١٦٣ دولة على البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وينتظر البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية الذي اعتمدته الجمعية العامة بموجب قرارها ٦٦/١٣٨، دخول حيز النفاذ. وعملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/١٥٢، فإن تنفيذ المواضيع ذات الأولوية الواردة في القرار المعنون ”حقوق الطفل“ من دوراتها الحادية والستين إلى الخامسة والستين هو محور هذا التقرير. ويشمل ذلك ما يلي: التقدم الذي أحرز والتحديات التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بالأطفال والفقر؛ والقضاء على العنف ضد الأطفال؛ وعمل الأطفال؛ وحق الطفل في التعبير عن آرائه بحرية في جميع المسائل التي تمسه؛ وإعمال حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة.

* A/68/150.

280813 260813 13-41686 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانياً – حالة اتفاقية حقوق الطفل ٤

ثالثا – تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ٤

رابعا – الجهود الدولية والتقدم المحرز على الصعيد الوطني في مكافحة فقر الأطفال ٥

ألف – الالتزامات والتقدم المحرز والإنجازات المحققة على الصعيد العالمي ٥

بـــاء – التحديات المتبقية ٨

جيم – فرص المشاركة وسبل المضي قدماً ١٠

خامساً – الجهود الدولية والتقدم المحرز على الصعيد الوطني في التصدي للعنف ضد الأطفال ١١

ألف – الالتزامات والتقدم المحرز والنتائج المحققة على الصعيد العالمي ١١

بـــاء – التحديات المتبقية ١٤

جيم – فرص المشاركة وسبل المضي قدماً ١٥

سادسا – الجهود الدولية والتقدم المحرز على الصعيد الوطني في مكافحة عمل الأطفال مع التشديد بشكل خاص على أسبابه، بما في ذلك الفقر والحرمان من التعليم ١٦

ألف – الالتزامات والتقدم المحرز والنتائج المحققة على الصعيد العالمي ١٦

بـــاء – التحديات المتبقية ١٨

جيم – فرص المشاركة وسبل المضي قدماً ١٩

سابعا – الجهود الدولية والتقدم المحرز على الصعيد الوطني في دعم حق الطفل في التعبير عن آرائه بحرية في جميع المسائل التي تمسه ١٩

ألف – الالتزامات والتقدم المحرز والنتائج المحققة على الصعيد العالمي ١٩

بـــاء – فرص المشاركة وسبل المضي قدماً ٢١

ثامنا – إعمال حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة ٢٢

ألف – الالتزامات والتقدم المحرز والنتائج المحققة على الصعيد العالمي ٢٢

بـــاء – التحديات المتبقية ٢٤
جيم – فرص المشاركة وسبل المضي قدماً ٢٥
تاسعا – الملاحظات والتوصيات الختامية ٢٥

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٥٢/٦٧، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريراً شاملاً عن حقوق الطفل يتضمن معلومات عن المرحلة التي بلغها تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وعن تنفيذ المواضيع ذات الأولوية الواردة في القرار المعنون ”حقوق الطفل“ من دوراتها الحادية والستين إلى الخامسة والستين. وهذا التقرير مقدّم بناءً على ذلك الطلب.

ثانياً – حالة اتفاقية حقوق الطفل

٢ – حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، صدقت على اتفاقية حقوق الطفل[١] أو انضمت إليها ١٩٣ دولة، فيما وقعت عليها دولتان ولكن لم تصدقا عليها بعد[٢].

٣ – وحتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، صدقت ١٥١ دولة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة[٣]، وصدقت ١٦٣ دولة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية[٤].

٤ – وبالإضافة إلى ذلك، صدقت ٦ دول حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات الذي اعتمدته الجمعية العامة بموجب قرارها ١٣٨/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وفتح باب التوقيع عليه في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢. وسيدخل حيز النفاذ بعد ثلاثة أشهر من إيداع عاشر صك للتصديق عليه أو الانضمام إليه، عملا بالمادة ١٩ (١) من البروتوكول الاختياري[٥].

ثالثا – تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل

٥ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة حقوق الطفل دوراتها من الحادية والستين إلى الثالثة والستين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في الفترات من

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(٢) انظر http://www2.ohchr.org/english/bodies/crc/.

(٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١.

(٤) المرجع نفسه، المجلد ٢١٧١، الرقم ٢٧٥٣١.

(٥) انظر http://www2.ohchr.org/english/bodies/crc/.

١٧ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ومن ١٤ كانون الثاني/يناير إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، ومن ٢٧ أيار/مايو إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٦ - وحتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، تلقت اللجنة التقارير الأولية للدول الأطراف كافة إلا دولتين. واستعرضت اللجنة جميع التقارير الأولية. وبوجه الإجمال، تلقت اللجنة ٥٨٣ تقريراً عملا بالمادة ٤٤ من الاتفاقية.

٧ - وبالإضافة إلى ذلك، تلقت اللجنة ٩٩ تقريراً وتقريراً دورياً ثانياً واحداً في إطار البروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة ٧؛ و ٨٥ تقريراً وتقريراً دورياً ثانياً واحداً في إطار البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية[٦].

٨ - وستقدم رئيسة اللجنة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرها الشفوي الذي ستتناول فيه المسائل الرئيسية ذات الصلة بعمل اللجنة خلال السنة الماضية. وسيتاح أيضاً للرئيسة فرصة الدخول للمرة الأولى في تحاور مع الجمعية العامة، وفقاً للقرار ١٥٢/٦٧.

رابعا - الجهود الدولية والتقدم المحرز على الصعيد الوطني في مكافحة فقر الأطفال

ألف - الالتزامات والتقدم المحرز والإنجازات المحققة على الصعيد العالمي

٩ - أقرت الجمعية العامة، في قرارها ١٤٦/٦١، بأن الفقر المزمن لا يزال يشكل العائق الأكبر الوحيد الذي يحول دون تلبية احتياجات الأطفال وحماية حقوقهم وتعزيزها. وبالإضافة إلى تسليط الضوء على العدد غير المقبول من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع[٧] وإلى أوجه عدم المساواة المتنامية داخل البلدان باعتبارهما اثنين من التحديات الرئيسية أمام تحقيق التنمية، أقرت الجمعية العامة بما ينطوي عليه التصدي لفقر الأطفال من تعقيدات بسبب طابعه المتعدد الأبعاد.

١٠ - ويؤثر الفقر بحدة على حياة الأطفال، ويهدد بقاءهم على قيد الحياة ونماءهم وحقوقهم في الحصول على الرعاية الصحية والغذاء الملائم والتغذية والتعليم. ويؤثر الفقر أيضاً تأثيراً سلبياً على حقوقهم في المشاركة وفي الحماية من العنف والأذى والاستغلال.

---

(٦) انظر http://www2.ohchr.org/english/bodies/crc/sessions.htm.

(٧) يشير إلى متوسط استهلاك يومي يبلغ ١,٢٥ دولار أو أقل.

ويرد أدناه موجز للتقدم المحرز والإنجازات الرئيسية المحققة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بنقاط العمل الرئيسية التي سلط عليها الضوء في القرار ٦١/١٤٦.

١١ - تشير التقديرات الأولية إلى أن النسبة المئوية للأشخاص الذي يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم انخفض من ٢٥,١ في المائة عام ٢٠٠٥ إلى أقل من ٢١ في المائة عام ٢٠١٠[٨]. وعلى الرغم من تراجع معدلات الفقر في جميع أنحاء العالم عموماً، تظل بلدان شرق آسيا القوة الدافعة وراء قدر كبير من التقدم المحرز. وعلى الصعيد العالمي، زادت النسبة المئوية للسكان الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى مصادر محسَّنة للمياه من ٧٦ في المائة إلى ٨٩ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١١[٩]. إلا أن فوارق كبيرة تظل قائمة بين المجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية، وقد لا يخلو تقدير التقدم المحرز عموماً من المبالغة نظراً إلى أن الأبعاد المتعلقة بالسلامة والموثوقية والاستدامة لا تنعكس في المؤشر البديل[١٠]. وفيما يتعلق بالصرف الصحي، زادت النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون مرافق محسنة من ٤٩ في المائة إلى ٦٤ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١١[٩]. وعلى الرغم من إحراز أوجه تقدم، فإن نحو ٢,٥ بليون شخص - ومن بينهم نسبة ٤٣ في المائة من السكان في المناطق النامية - يفتقرون حتى الآن إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة، ويظل التغوط في العراء خطراً واسع الانتشار على الصحة في بلدان عديدة، ويؤثر مباشرة على صحة الأطفال.

١٢ - وبين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١١، أحرز تقدم كبير فيما يتعلق ببقاء الأطفال على قيد الحياة. فعلى نطاق العالم، انخفض عدد وفيات الأطفال دون الخامسة من ٦٣ إلى ٥١ وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، مما يمثل تراجعاً بنسبة ١٨ في المائة[١١]. ويعزى هذا التحسن بمعظمه إلى تعزيز الجهود في مجال مكافحة الأمراض والظروف المعدية مثل الالتهاب الرئوي والإسهال والملاريا والتهاب السحايا والكزاز وفيروس نقص المناعة البشرية والحصبة، التي تمثل نحو ثلثي وفيات الأطفال دون الخامسة[١٢]. إلا أن زهاء ٧ ملايين طفل دون الخامسة

(٨) انظر S. Chen, and M. Ravallion, "An update to the World Bank's estimates of consumption poverty in the developing world" (World Bank, 2012).

(٩) انظر World Health Organization (WHO)/United Nations Children's Fund (UNICEF). Joint Monitoring Programme for Water Supply and Sanitation, *Progress on Sanitation and Drinking-Water: 2013 update*.

(١٠) انظر الأمم المتحدة. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٢.

(١١) انظر United Nations Inter-agency Group for Child Mortality Estimation. *Levels and Trends in Child Mortality: Report 2012*.

(١٢) انظر UNICEF, *Committing to Child Survival: A Promise Renewed - Progress Report 2012*.

ما زالوا يموتون سنوياً (أو نحو ٠٠٠ ١٩ طفل يومياً)، لأسباب يمكن الوقاية منها في معظم الأحيان[١١].

١٣ - ويتبين من الجهود المبذولة لمعالجة سوء التغذية لدى الأطفال أن تقدماً طفيفاً قد أحرز. ولقد انخفضت نسبة انتشار التقزم لدى الأطفال دون الخامسة عموماً من ٢٩,٣ في المائة إلى ٢٥,٧ في المائة بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١١. وعلى نحو مماثل، انخفضت النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن من ١٨,١ في المائة إلى ١٥,٧ في المائة خلال الفترة نفسها[١٣]. إلا أن تقدير هذا التحسن قد لا يخلو من المبالغة نظراً إلى أن التقديرات لا تعكس تماماً الآثار المترتبة على الارتفاع الحاد لأسعار الأغذية في الفترتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و ٢٠١١-٢٠١٢ أو تباطؤ النشاط الاقتصادي الذي عانت منه بلدان عديدة منذ عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، فقد بلغ عدد الأطفال دون الخامسة الذي يعانون من نقص الوزن نحو ١٠٠ مليون ومن التقزم ١٦٥ مليون عام ٢٠١١، وبالتالي لم يكن بمقدورهم تنمية قدراتهم الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية إلى أقصى حد. ومن المهم أيضاً التسليم بأن سوء التغذية من الأسباب الكامنة وراء نسبة ٤٥ في المائة من جميع وفيات الأطفال دون الخامسة (أو أكثر من ٣,١ مليون طفل سنوياً)[١٤].

١٤- ولقد عززت معظم الحكومات الجهود الرامية إلى إدراج المسائل المتعلقة بحقوق الطفل في خططها الإنمائية الوطنية. وساعد كل من جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية وإعلان باريس وزيادة الطلب على مشاركة المجتمع المدني في إعطاء الأولوية لحقوق الطفل، كما يتضح في استعراض ورقات استراتيجية الحد من الفقر الذي أجري منذ اتخاذ القرار ١٤٦/٦١[١٥]. إلا أن البرامج تحتاج إلى موارد كافية وتدفقات تمويلية مستمرة لتحقيق النتائج المتعلقة بحقوق الطفل وتحسينها، ولإدماج مؤشرات حقوق الطفل في عمليات التخطيط والرصد الوطنية على نحو أفضل[١٦].

١٥ - ولقد حصل انتقال حاد من الحوافز المالية إلى التقشف المالي، فعمد نحو ١٠٠ بلد إلى خفض ميزانياتها السنوية بأكثر من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كمعدل وسطي،

---

(١٣) انظر *UNICEF-WHO - the World Bank: Joint Child Malnutrition Estimates - Levels and Trends* (2012).

(١٤) انظر The Lancet. Maternal and Child Nutrition Series (2013).

(١٥) انظر http://www.imf.org/external/np/prsp/prsp.aspx.

(١٦) انظر J. Espey et al., “Improving the prominence of child rights in poverty reduction strategy processes” (Overseas Development Institute and UNICEF, 2010).

خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٢[١٧]. وعلى الرغم مما طرأ من تحولات باتجاه التقشف، زادت الحكومات الإنفاق المتناسب لوقاية سكانها من الآثار الأولية المترتبة على الأزمة الاقتصادية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وشمل ذلك توظيف استثمارات هائلة في مجال الحماية الاجتماعية.

باء - التحديات المتبقية

١٦ - ما زالت أوجه اللامساواة الهيكلية تحول دون إحراز مزيد من التقدم في مجال الحد من فقر الأطفال، من خلال ترسيخ الغبن في إمكانية الحصول على الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والعمالة والنقل والمسكن. ويتعين إيلاء الاهتمام لمعالجة الثغرات وأوجه الإجحاف في الأطر القانونية والتنظيمية وكذلك تمويل الخدمات العامة. وما زال التمييز على أساس نوع الجنس والسن والأصل العرقي والوضع كمهاجر أو الأوضاع الأخرى يسهم بقدر كبير في الحرمان من الخدمات والفرص اللازمة لكسر حلقات الفقر المتناقلة عبر الأجيال.

١٧ - ولقد أصبح تقلب الحالة البيئية جلياً على نحو متزايد من خلال انخفاض مدة مواسم النمو وتدني المحاصيل الزراعية، وتبدل أنماط الأمراض، وتزايد الإجهاد المائي، وزيادة تواتر الظواهر المناخية الشديدة بسبب تغير المناخ[١٨]. وأكثر ما تؤثر هذه الظروف بشدة على أطفال العائلات الفقيرة (أكثر بعشر مرات من أطفال الأسر الأخرى)[١٩]، مما يطرح تهديدات جسيمة على بقاء الأطفال ورفاههم وأمنهم الغذائي وتغذيتهم.

١٨ - ويسهم تغير المناخ، بالاقتران مع العوامل الاقتصادية، في التقلبات التي تشهدها أسعار السلع الأساسية، وأكثر ما تنعكس آثاره على الغذاء. فالأسر المعيشية في العديد من البلدان النامية كانت تدفع ثمن المواد الغذائية الأساسية عام ٢٠١٢ حوالي ضعف ما كانت تدفعه قبل الارتفاع الحاد في الأسعار الذي شهدته الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨[٢٠]. ونظراً إلى أن أسعار

---

(١٧) انظر I. Ortiz and M. Cummins, “ The Age of Austerity : A Review of Public Expenditures and Adjustment Measures in 181 Countries” (Initiative for Policy Dialogue and the South Centre, 2012).

(١٨) انظر Intergovernmental Panel on Climate Change, United Nations Environment Programme and World Meteorological Organization. *Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation* (Intergovernmental Panel on Climate Change. 2012).

(١٩) انظر Save the Children. “Poorest children hit worst by climate change”, *in Save the Children News*, (9 December 2010).

(٢٠) انظر I. Ortiz et al. “The Food Price Surge” in *A Recovery for All: Rethinking Socio- Economic Policies for Children and Poor Households* (UNICEF, 2012).

الأغذية الدولية ناهزت أعلى مستويات لها في عام ٢٠١٣، فمن المحتمل أن تظل التهديدات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والجوع وسوء التغذية ماثلة بحدة بالنسبة إلى الأطفال في المستقبل المنظور.

١٩ - ولقد أدى طول أمد الأزمات الاقتصادية إلى نقص في فرص العمل، ولم يعد بوسع عاملين من بين خمسة عمال محتملين في العالم العثور على وظيفة عام ٢٠١٢[٢١]. وتتسم أسواق العمل بتوافر عدد أقل من الوظائف المتدنية الأجر التي تصبح أقل استقراراً، مما يزيد من انتشار الفقر في صفوف العمال[٢١].

٢٠ - ولا يخفى على أحد أن التراعات العنيفة تفاقم الفقر وتقلل المداخيل وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية[٢٢]. ويزيد احتمال عدم تمكن الأطفال الذين يعيشون في الدول المتأثرة بالتراعات من الالتحاق بالمدارس بثلاث مرات عن احتمال أن يحدث ذلك للأطفال الذين يعيشون في دول أخرى، واحتمال أن يموت هؤلاء الأطفال قبل بلوغ سن الخامسة[٢٢] بمرتين، واحتمال أن يفتقروا إلى المياه النظيفة بأكثر من مرتين[٢٣]. وهناك ثمانية من أصل ١٠ بلدان التي تسجل أعلى معدلات لوفيات الأطفال دون الخامسة متأثرة بالتراعات و/أو تعاني من هشاشة الأوضاع[٢٤]. والأطفال هم الأكثر عرضة لطائفة من انتهاكات الحماية التي تخلف آثاراً سلبية على صحتهم العقلية ورفاههم في المدى الطويل.

٢١ - وأخيراً، لقد أصبح من المتعذر أيضاً وعلى نحو متزايد التنبؤ بالتمويل الإنمائي. وأصبح نقص الاستثمارات في القطاعين الإنتاجي والاجتماعي على حد سواء من الأمور المألوفة في الترعة السائدة عالمياً نحو التقشف. ومن المتوقع أن تتكثف هذه القوى في السنوات المقبلة، وأن يخضع نحو ١٣٠ حكومة إلى تخفيضات في الميزانية بين عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٥[١٧]. ومثلما يؤثر مناخ التقشف العام تأثيراً سلبياً على توفير السلع والخدمات الأساسية، سيستمر الدعم الذي يمنح عادة للبلدان النامية لمواجهة هذه المخاطر المتزايدة على شكل مساعدة

---

(٢١) انظر International Labour Organization (ILO), *Global Employment Trends 2013: Recovering from a Second Jobs Dip* (2013).

(٢٢) انظر International Save the Children Alliance *A Fair Chance at Life : Why equity matters for child mortality*, (2010).

(٢٣) انظر *World Development Report 2011*.

(٢٤) انظر United Nations Inter-agency Group for Child Mortality Estimation, *Levels and Trends in Child Mortality : Report 2011*.

إنمائية رسمية في التناقص[٢٥]. ويتعاظم القلق من خفض الإنفاق العام في المجالات الرئيسية التي تؤثر على رفاه الأطفال ومن مواصلة تحويل عبء التكاليف إلى الأسر المعيشية.

جيم – فرص المشاركة وسبل المضي قدماً

٢٢ – يصعب تحديد المؤشرات المتعددة الأبعاد الملائمة وصياغة تدخلات فعالة بسبب الطبيعة المعقدة لفقر الأطفال. إلا أن الأدوات والنهج المبتكرة التي طُوِّرت في الآونة الأخيرة تعدُ بتحقيق نتائج أفضل من أجل الأطفال. وتشمل هذه الأدوات والنهج الدراسات المتعددة الأبعاد عن فقر الأطفال التي تحظى بدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ وتحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة؛ والميزنة المراعية لاحتياجات الأطفال، وتحليلات الفقر وآثاره الاجتماعية المتمحورة حول الطفل، وذلك لمساعدة الحكومات في توفير استثمارات أكثر مراعاة للأطفال في جميع القطاعات (من الزراعة إلى البنى التحتية إلى التعليم على سبيل المثال). وفي بعض المناطق، تصدت الحكومات على نحو إيجابي للتحديات المتعلقة بفقر الأطفال من خلال برامج الحماية الاجتماعية. ويمكن زيادة الزخم في هذه المجالات بتعزيز مراعاة التدخلات لأمور الأطفال وإقامة حدود دنيا للحماية الاجتماعية تكون محددة على الصعيد الوطني، عند الاقتضاء.

٢٣ – وتُشجع الحكومات الوطنية على النظر في ما يلي من توصيات في مجال السياسات لكفالة رفاه أكثر فئات السكان تهميشاً، ولا سيما الأطفال:

(أ) لمعالجة أوجه اللامساواة الهيكلية، ينبغي أن تعزز الحكومات الاستثمارات في تقديم خدمات اجتماعية أكثر شمولاً للجميع، مثل تلك المبينة في الفرعين الثامن والتاسع من هذا التقرير، وأن تكفل بأن تحول هذه السياسات دون التمييز ضد الفئات المهمشة وتتصدى له. وينبغي أن تتخذ الحكومات خطوات تتيح إسماع صوت هذه الفئات بقدر أكبر واستفادتها من كامل الخدمات العامة والفرص المتاحة؛

(ب) يعتبر الانتعاش القائم على العمالة حيوياً لحماية ودعم أكثر السكان ضعفاً، بمن فيهم الأطفال. ويستلزم ذلك وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات سوق العمل النشطة، إلى جانب المعايير العمل الملائمة وخطط الحماية الاجتماعية؛

(ج) ينبغي أن يسلم صانعو السياسات بما يترتب على تدابير التقشف المتنوعة من آثار على الأطفال والأسر المعيشية الفقيرة، وأن يكفلوا إعداد تخفيضات الميزانية على نحو

(٢٥) انظر Organization for Economic Cooperation and Development, “Development: aid to developing countries falls because of global recession”, *in OECD Newsroom* (4 April 2012).

يؤمن الحماية لأكثر الفئات ضعفاً. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تؤمن القرارات المتعلقة بتكاليف الأجور حماية الموظفين في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل المعلمين والعاملين في ميدان الرعاية الصحية، لا سيما في أكثر المناطق حرماناً؛

(د) بوسع تدابير الحماية الاجتماعية أن تخفف الآثار السلبية المترتبة على مختلف الصدمات التي يواجهها دخل الأسر المعيشية. ولهذه السياسات والبرامج القدرة على تيسير بناء الأصول والإسهام أيضاً في الاستثمار في رأس المال البشري، والحد من سرعة التأثر بالصدمات في المستقبل. وهذا يجعل الحفاظ على حد أدنى عالمي للحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقه من المجالات ذات الأولوية؛

(هـ) ينبغي أن تنفذ الحكومات خططاً شاملة مطلعة على مخاطر حالات الطوارئ تسعى إلى الحد من سرعة التأثر بالكوارث الطبيعية والنزاعات والعنف والمساعدة في بناء القدرة على مجابهتها بشكل منهجي.

خامساً – الجهود الدولية والتقدم المحرز على الصعيد الوطني في التصدي للعنف ضد الأطفال

ألف – الالتزامات والتقدم المحرز والنتائج المحققة على الصعيد العالمي

٢٤ – حثت الجمعية العامة في قرارها ١٤١/٦٢ الذي يتضمن تركيزاً على القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال ويستند إلى دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، الدول الأعضاء على معالجة الأسباب الكامنة وراء هذا العنف، باتباع نهج منهجي وشامل ومتعدد الأوجه. وطلبت الجمعية العامة في قرارها أيضاً إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص معني بالعنف ضد الأطفال يضطلع بدور المدافع العالمي البارز والمستقل للتشجيع على منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها.

٢٥ – ولقد عزز تعيين الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال قدرة المنظمة على التوعية بحماية الأطفال من العنف وحشد الدعم السياسي والاجتماعي لهذه الغاية. ولتعزيز الاطلاع على هذا الموضوع، نظمت الممثلة الخاصة ثماني مشاورات مواضيعية مع الخبراء ساعدت في إرشاد الإصلاحات التشريعية لحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال بما في ذلك الممارسات الضارة، وفي إنشاء آليات مراعية للطفل لإسداء المشورة والإبلاغ وتقديم الشكاوى من أجل التصدي لحوادث العنف؛ وتعزيز البيانات والأبحاث لكي يسترشد بها في وضع السياسات العامة؛ وتعزيز حماية الطفل من العنف في مرحلة الطفولة المبكرة، وفي المدارس، وفي نظام

العدالة[٢٦]. وبالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية، نظمت الممثلة الخاصة ست مشاورات إقليمية. ونتيجة ذلك، ارتفع عدد البلدان التي أعدت خطة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد الأطفال من ٤٧ بلداً عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ٨٠ بلداً بحلول نهاية عام ٢٠١٢، وزاد عدد الدراسات الاستقصائية الوطنية عن العنف ضد الأطفال. وعلاوة على ذلك، فقد سُنَّت أشكال حظر قانونية شاملة للعنف في ٣٤ بلداً، مما زاد عددها إلى أكثر من الضعف بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠١٢، نوهت الجمعية العامة، في القرار ١٥٢/٦٧، بالتقدم المحرز منذ إنشاء ولاية الممثلة الخاصة وأوصت بتمديدها لفترة أخرى مدتها ثلاث سنوات.

٢٦ - ومنذ عام ٢٠٠٨، اكتسب الإطار القانوني الدولي لحماية الأطفال ضد العنف زخماً قوياً وحظي باعتراف الدول الأعضاء.

٢٧ - وفي عام ٢٠١٠، أطلق الأمين العام حملة لتحقيق التصديق العالمي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. ولقد روِّجت لهذه الحملة الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومنظمة اليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الطفل، والمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية. ومنذ إطلاق هذه الحملة، صدقت ٢٦ دولة إضافية على البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، فزاد مجموع عدد الدول التي صدقت عليه إلى ١٦٣ دولة؛ وصدقت ١٩ دولة على البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، فأصبح مجموع عدد الدول التي صدقت عليه ١٥١ دولة[٢٧]. كما تعززت حماية حقوق الطفل باعتماد البروتوكول الاختياري الثالث.

٢٨ - وتجلى الالتزام المتجدد بالتصدي للعنف الجنسي والاعتداء الجنسي من خلال الآليات الدولية والإقليمية مثل التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي؛ وتوجيه الاتحاد الأوروبي الرامي إلى مكافحة الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي للأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية. وكان لتلك الجهود صدى أيضاً في إعلان بريدجتاون وخطة العمل لمكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال في

(٢٦) انظر A/HRC/22/55.

(٢٧) انظر http://treaties.un.org/Pages/Treaties.aspx?id=4&subid=A&lang=en.

منطقة البحر الكاريبي، وإعلان وخطة عمل ريو لمنع ووقف الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين[٢٨] الذي يوفر إطار عمل عالمياً.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ عدد من المبادرات العالمية للتوعية بشأن مسألة العنف، من قبيل حملة الأمين العام ''فلنتحد'' لإنهاء العنف ضد المرأة. وتدعو هذه الحملة التي أطلقت عام ٢٠٠٨ جميع الحكومات والأطراف الرئيسية الفاعلة إلى تشجيع اعتماد أطر قانونية وسياسية وتنفيذها، وإنشاء نظم لجمع البيانات ورصدها من أجل التصدي لمسألة العنف[٢٩]. وفي مسعى مماثل، اعتمدت لجنة وضع المرأة الاستنتاجات المتفق عليها لدورتها السابعة والخمسين، في آذار/مارس ٢٠١٣، بشأن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات ومنعه.

٣٠ - وتشير التقارير الواردة من الدول الأعضاء إلى زيادة الجهود المبذولة لوضع وتنفيذ قوانين شاملة لحماية الأطفال قائمة على الحقوق واستراتيجيات مشتركة بين القطاعات تستهدف الوقاية من العنف والتصدي له. وأسهم في تعزيز إدراك النهج النظمية المتبعة للتصدي للعنف مؤتمران دوليان عقدا مؤخراً عام ٢٠١٢، الأول في داكار عن موضوع ''تعزيز نظم حماية الأطفال في أفريقيا: ممارسات واعدة، دروس مستفادة، وسبل المضي قدماً''[٣٠]، والثاني عن موضوع ''سبيل أفضل لحماية جميع الأطفال: نظم حماية الأطفال في النظرية والممارسة''، وقد استضافته منظمة اليونيسيف ومفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة إنقاذ الطفولة والمنظمة الدولية للرؤية العالمية في نيودلهي.

٣١ - ومن الملاحظ أن ثمة إنجازات تحققت على مستوى الجهود المتزايدة المبذولة لمنع العنف. فقد زاد عدد البلدان التي فرضت حظر العقاب البدني في المدارس من ١٠٩ بلدان عام ٢٠١٠[٣١] إلى ١١٧ بلداً عام ٢٠١٢[٣٢]. وعلى نحو مماثل، حظرت أغلبية الدول العقاب البدني في بيئات مؤسسات السجون (١٢١ بلداً) وفي شكل حكم صادر عن المحاكم (١٥٧ بلداً)[٣٢]. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت الدول الأعضاء بشأن تنفيذ برامج وخدمات

---

(٢٨) اعتمد في المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(٢٩) انظر http://endviolence.un.org.

(٣٠) انظر http://wiki.childprotectionforum.org/Welcome.

(٣١) انظر A/65/206.

(٣٢) انظر Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children; *Ending Legalized Violence against Children: Global Report 2012*.

تركز على نماء الطفل وتأديبه بشكل إيجابي، ومهارات الوالدية، ومنع العنف في البيئة المدرسية[٣٣].

٣٢ - وانعكس التقدم المحرز في مجال التصدي للممارسات الضارة في أول قرار للجمعية العامة عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وهو القرار ١٤٦/٦٧ الذي اتخذ عام ٢٠١٢. ومن خلال البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث الذي يرمي إلى تعجيل التخلي عن هذه الممارسة، أعلن أكثر من ١٠ ٠٠٠ مجتمع في غرب وشرق وشمال أفريقيا الالتزام بوضع حد لها. واستقطب وضع حد لزواج الطفلات أيضاً اهتماماً متزايداً من فرادى الحكومات وعلى الصعيد العالمي، مع الاحتفال بأول يوم دولي للطفلة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٣٣ - وفيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، جرى توثيق الخبرات الإيجابية للبلدان المتأثرة بالنزاعات في رصد الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها ومنعها في الدراسة العالمية للممارسات السليمة المتعلقة بآلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح التي أجراها كل من منظمة اليونسيف ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وإدارة عمليات حفظ السلام. وتعتبر المعايير الدنيا لحماية الأطفال في إطار الأعمال الإنسانية التي أعدت عام ٢٠١٢ أداة فعالة بمتناول الحكومات، توفر التوجيه بشأن إعداد استراتيجيات ملائمة لحماية الأطفال وتعميم مراعاة حمايتهم في قطاعات أخرى.

باء - التحديات المتبقية

٣٤ - ما زال التقدم المحرز لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال متفاوتاً بسبب التدخلات السياسية غير المنسقة، والتشريعات المتفرقة التي لا تنفذ كما ينبغي، وندرة البيانات والبحوث التي تسلط الضوء على العنف وقبول المجتمع له.

٣٥ - وتبرز حالياً برامج قائمة على الأدلة قابلة للقياس سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الإقليمي. إلا أن مجال العمل هذا غالباً ما يتصل بالأطفال الذي يتعذر الوصول إليهم والانتهاكات السرية، وقد يتعذر بسبب ذلك وضع مؤشرات عملية ومفيدة وآليات لجمع البيانات. ومن التحديات المطروحة الأخرى أيضاً جمع بيانات صحيحة وموثوقة بشأن مسائل حساسة على نحو يراعي الأخلاق ويتسم بالكفاءة.

(٣٣) انظر United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. *Stopping Violence in Schools : A Guide to Teachers* (2011).

٣٦ - ومع أن استقصاءات الأسر المعيشية على نطاق واسع تشكل مصادر هامة للبيانات بشأن حماية الطفل، فهي محدودة في قدرتها على توفير معلومات عن الأطفال الذين يعيشون خارج هذه الأسر المعيشية مثل أطفال الشوارع والأطفال الذين يعيشون في مؤسسات. وثمة حاجة إلى البيانات المكتسبة من خلال السجلات الإدارية المعتادة والدراسات النوعية والاستقصاءات المخصصة الغرض لسد الثغرات الأساسية في البيانات[٣٤].

جيم - فرص المشاركة وسبل المضي قدماً

٣٧ - تستلزم استدامة التقدم المحرز حتى الآن ومعالجة التحديات المتبقية لكفالة الحماية الفعالة للأطفال ضد العنف تضافر جهود الحكومات والجهات المعنية الرئيسية للقيام بما يلي:

(أ) سن التشريعات وتنفيذ الآليات على الصعيد الوطني بما يتسق مع اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين والمضي قدماً باتجاه التصديق العالمي على هذه الصكوك القانونية؛

(ب) مواصلة النهوض بتنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال؛

(ج) دعم تنفيذ حملة الأمين العام ''فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة'' من خلال اتخاذ إجراءات على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

(د) زيادة الاستثمارات في البرامج التي تتصدى للعنف والاعتداء والاستغلال من خلال اتخاذ مبادرات متعددة الأقطار ومتعددة الشركاء تشجع تبادل المعلومات والممارسات؛

(هـ) تطوير وتنفيذ نهج مزوَّدة بموارد كافية ومتعددة القطاعات لحماية الأطفال ضد العنف، مع مراعاة أهمية تحديد المحددات الاجتماعية للعنف، بما في ذلك المعايير الاجتماعية الضارة؛

(و) تعزيز قدرة قطاع حماية الطفل على رصد الاستراتيجيات والبرامج التي تعالج مسألة العنف وبناء قاعدة من الأدلة ''للحلول الناجعة'' تسترشد بها السياسات والممارسات في المستقبل؛

(ز) الدعوة لحماية الأطفال ضد العنف، على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، ويشمل ذلك التعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، وبهدف كفالة احتلال حماية الأطفال ضد العنف موقع الصدارة في العملية المؤدية إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

(٣٤) انظر UNICEF, "Global monitoring for child protection" (2011).

سادسا – الجهود الدولية والتقدم المحرز على الصعيد الوطني في مكافحة عمل الأطفال مع التشديد بشكل خاص على أسبابه، بما في ذلك الفقر والحرمان من التعليم

ألف – الالتزامات والتقدم المحرز والنتائج المحققة على الصعيد العالمي

٣٨ – شدد قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٤١ وتقرير المتابعة المقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين (A/64/172) اللذان تركزا على الجهود الدولية المبذولة لمعالجة عمل الأطفال والإجراءات المتخذة للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦، على دور التعليم والحماية الاجتماعية في هذا الصدد. ويستعرض هذا الفرع من التقرير التقدم المحرز منذ ذلك الحين ويحدد الاتجاهات مستقبلاً.

٣٩ – تقدر منظمة اليونيسيف بأن نحو ١٥٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٤ عاماً (أو حوالي ١ من بين ٦ أطفال في تلك الفئة العمرية) معنيون بظاهرة عمل الأطفال[٣٥]. وفي عام ٢٠١٠، أفادت منظمة العمل الدولية عن انخفاض عمل الأطفال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[٣٦]. إلا أن الانخفاض كان بوتيرة أبطأ، لا سيما في مجال الأعمال الخطرة. ولاحظ التقرير أيضاً زيادة عمل الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويطرح ذلك تحدياً أمام تحقيق هدف القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦. ولا يزال العمال الأطفال يعملون بمعظمهم في الزراعة وهناك طفل واحد من بين خمسة أطفال فقط يزاول عملاً مدفوع الأجر[٣٦].

٤٠ – وتستند أسس الأطر التنظيمية للقضاء على عمالة الأطفال إلى الصكوك القانونية الملزمة قانوناً بما في ذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ المتعلقة بالسن الدنيا للقبول في العمالة أو الشغل؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال؛ واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين. ولقد سجل تحرك مطرد على مر السنين من جانب الحكومات للانضمام إلى هذه الصكوك. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٩، زاد عدد التصديقات على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢، ويبلغ حالياً مجموع الأطراف الموقعة عليهما ١٦٥ و ١٧٧، على التوالي[٣٦].

---

(٣٥) انظر http://www.childinfo.org/labour.html.

(٣٦) انظر ILO, Accelerating *Action Against Child Labour: Global Report under the follow-up to the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work, 2010*.

٤١ - ومن الإنجازات البارزة التي تحققت ضمن الإطار القانوني الدولي لحماية الطفل اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ المتعلقة بالعمل اللائق لخدم المنازل والتوصية رقم ٢٠١ المرافقة لها في الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١١. ويقدر تقرير منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٣ أن ما لا يقل عن ١٥,٥ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٧ عاماً يعملون كخدم في المنازل، ومن بينهم نحو ٣,٥ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١١ عاماً ونحو ٣,٨ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٤ عاماً. ويفوق عدد الفتيات بكثير عدد الفتيان في خدمة المنازل، مما يزيد من محدودية الفرص المتاحة لهن للالتحاق بالمدرسة والإفلات من براثن الفقر. وتصبح هذه الترعة أقوى لدى فئة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاماً، والتي تعمل فيها نسبة ١٢,٢ في المائة من الفتيات في خدمة المنازل، بالمقارنة مع نسبة ٢,٢ في المائة فقط من الفتيان[٣٧].

٤٢ - ولقد صدقت أوروغواي والفلبين وموريشيوس على الاتفاقية خلال فترة لا تزيد عن عام من اعتمادها، وستدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وباشر ٢٠ بلداً آخر على الأقل إجراءات التصديق[٣٧]. ولقد وجه اعتماد الاتفاقية الاهتمام بقدر كبير إلى تشغيل الأطفال في الخدمة المترلية الذي غالباً ما لا يسلط الضوء عليه ووفر للحكومات إطاراً للعمل، بما في ذلك وضع السياسات والبرامج الرامية إلى معالجة هذه المسألة على الصعيد الوطني.

٤٣ - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الدول الأعضاء أيضاً تعهدات للقضاء على عمل الأطفال في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأهابت الجمعية العامة في الوثيقة الختامية التي تحمل عنوان: ''الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية'' (القرار ١/٦٥) بالحكومات اتخاذ الإجراءات المناسبة للتكاتف من أجل القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال من خلال تعزيز نظم حماية الطفل ومكافحة الاتجار بالأطفال.

٤٤ - ويعزز هذا الإقرار الهام من جانب الجمعية العامة الالتزام الذي أعرب عنه مسبقاً في مؤتمر لاهاي العالمي المعني بعمالة الأطفال المعقود في أيار/مايو ٢٠١٠. ووردت في خريطة الطريق للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦ التي اعتمدها هذا المؤتمر دعوة إلى اتخاذ تدابير محددة زمنياً، إلى جانب توفير موارد كافية للقضاء على جميع أشكال

(٣٧) انظر ILO, *Domestic Workers Across the World : Global and regional statistics and the extent of legal protection* (2013).

عمل الأطفال. وفي متابعة لذلك، تستضيف حكومة البرازيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ المؤتمر العالمي الثالث المتصل بهذه المسألة الذي ستناقش خلاله الاستراتيجيات الرامية إلى تسريع وتيرة القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

٤٥ - ولقد سلط الضوء على دور التعليم في منع عمل الأطفال والقضاء عليه من خلال الجهود العالمية التي بذلت في الآونة الأخيرة مثل مبادرة التعليم أولاً العالمية[٣٨] التي أطلقها الأمين العام عام ٢٠١٢؛ ومبادرة توفير التعليم للجميع؛ والتقرير الذي أصدره مبعوث الأمم المتحدة الخاص للتعليم العالمي بعنوان ”عمل الأطفال والحرمان من التعليم - كسر الطوق، بناء الفرص“.

باء - التحديات المتبقية

٤٦ - يشكل جمع البيانات الموثوقة بشأن عمل الأطفال خطوة حاسمة في عملية القضاء على هذه الظاهرة. فالتقديرات الدقيقة ترسي أسساً راسخة لوضع السياسات والبرامج وتكتسب أهمية في رصد التقدم المحرز وتقييم فعالية التدخلات. وتقدم منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسيف الدعم لجمع البيانات المتعلقة بمدى اتساع نطاق عمل الأطفال وخصائصه ومحدداته من خلال برنامج المعلومات الإحصائية والرصد المتعلق بعمل الأطفال والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات. ولقد أتاح برنامج المعلومات الإحصائية والرصد المتعلق بعمل الأطفال الذي أنشأته منظمة العمل الدولية عام ١٩٩٨ إجراء أكثر من ٣٠٠ استقصاء عن عمل الأطفال، كان ٦٦ منها ذا نطاق وطني[٣٦]. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، قدمت منظمة اليونيسيف الدعم لجمع البيانات ذات الطابع التمثيلي على الصعيد الوطني عن عمل الأطفال من خلال إجراء أكثر من ٢٥٠ استقصاءً في إطار هذا البرنامج منذ عام ٢٠٠٠.

٤٧ - وعلى الرغم من تكرار الإقرار بضرورة وضع تعريف إحصائي متفق عليه دولياً لعمل الأطفال، يتعين التوصل إلى توافق الآراء في ذلك الصدد. وأوجه التفاوت في التقديرات المتعلقة بعمل الأطفال التي جرى تحديدها من خلال البحث الذي أجري في إطار برنامج التعاون المشترك بين الوكالات بعنوان ”فهم عمل الأطفال“ تسلط الضوء على ضرورة وضع تعريف راسخ لهذه الظاهرة[٣٩].

(٣٨) انظر http://www.globaleducationfirst.org/.

(٣٩) انظر UNICEF, ILO and the World Bank, “Towards consistency in child labour measurement: assessing the comparability of estimates guaranteed by different survey instruments” (2010).

جيم – فرص المشاركة وسبل المضي قدماً

٤٨ – على الرغم من زيادة الاهتمام الدولي بعمل الأطفال عن طريق أنشطة الدعوة العالمية، والإصلاحات القانونية، والآليات العالمية للرصد وجمع البيانات، ما زال ملايين الأطفال يتعرضون للممارسات الضارة والاستغلالية. وتشجع الحكومات والجهات المعنية الرئيسية على مواصلة تطبيق هذه الجهود لتحقيق ما يلي:

(أ) التقيد بأحكام اتفاقيات منظمة العمل الدولية ١٣٨ و ١٨٢ و ١٨٩؛ ووضع وتنفيذ برامج وتشريعات وخدمات، ضمن ذلك الإطار، لحماية الطفل من عمل الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكاله؛

(ب) معالجة مسألة عمل الأطفال باعتبارها وسيلة لتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالقضاء على الفقر، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية؛ وكفالة بقاء القضاء على عمل الأطفال في صدارة المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) تعزيز النظم الوطنية لجمع البيانات المتعلقة بعمل الأطفال ومواءمة أدوات جمع البيانات مع المعايير والتعاريف الدولية، وكذلك الاعتراف بالخدمات المنزلية الخطرة غير مدفوعة الأجر باعتبارها شكلاً من أشكال عمل الأطفال والإبلاغ عنها.

سابعا – الجهود الدولية والتقدم المحرز على الصعيد الوطني في دعم حق الطفل في التعبير عن آرائه بحرية في جميع المسائل التي تمسه

ألف – الالتزامات والتقدم المحرز والنتائج المحققة على الصعيد العالمي

٤٩ – شددت الجمعية العامة في قرارها ١٤٦/٦٤ على أن تعلم القراءة والكتابة وتعميم التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي يشكلان عنصراً أساسياً لتعزيز حق الطفل في الاستماع إليه. وأهابت بالدول وضع وتعزيز آليات تتيح وتشجع مساهمة الأطفال ومشاركتهم في وضع وتنفيذ السياسات العامة مع ضمان مشاركة الفتيات على قدم المساواة مع الفتيان. ويعرض هذا الفرع من التقرير المزيد من أوجه التقدم التي أحرزت في ذلك الصدد.

٥٠ – يتوصل الأطفال والمراهقون، لدى تزويدهم بالأدوات الصحيحة، إلى حلول مبتكرة للتحديات التي يواجهونها. ففي كوسوفو، ”حافلات بريشتينا“ عبارة عن مشروع لإشراك المواطنين بقيادة الشباب يرمي إلى الحد من تلوث الهواء في المدن. وفي أوغندا، يستخدم نظام خدمات الرسائل القصيرة (U-report) الرسائل النصية لجمع المعلومات وتبادلها بشأن مواضيع ذات أهمية للأطفال والشباب، مثل العنف القائم على نوع الجنس وزواج الأطفال وإمكانية

الحصول على المياه والتضخم. وكما يدل هذا المثال الأخير، فقد حدثت تطورات مثيرة في تكنولوجيا الهاتف الجوال ووسائط التواصل الاجتماعي. إلا أنه من الأهمية الحاسمة الإقرار بأن المشاركة غير الإلكترونية لا تقل أهمية حتى لا يتعرض الأشخاص الذين لا تتوافر لديهم إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت للإقصاء. ولدى التطلع إلى المستقبل، تبرز الحاجة إلى اتباع نهج محلية الطابع يشارك فيها الآباء والمعلمون وأفراد المجتمع لكفالة مشاركة الشباب مشاركة هادفة وتمكينهم باعتبارهم عناصر التغيير.

٥١ - وعلى الرغم من تحقيق هذه الإنجازات، ما زال إعمال حق الطفل في التعبير عن آرائه متعثراً في معظم المجتمعات بسبب المواقف الثقافية والعوائق السياسية والاقتصادية. ولقد لاحظت لجنة حقوق الطفل في تعليقها العام رقم ١٢ أن الأطفال الأحدث سناً والمنتمين إلى فئات ضعيفة ومهمشة ومحرومة يواجهون عقبات خاصة في مجال إعمال هذا الحق.

٥٢ - ولقد بذل عدد من الدول الأعضاء جهوداً لإدماج حق الطفل في الاستماع إليه في الإجراءات الإدارية والقانونية. إلا أن بعض المسائل المثيرة للقلق تظل قائمة من قبيل عدم الوضوح الكافي للأحكام القانونية بما في ذلك الضمانات والآليات لكفالة حق الطفل في الاستماع إليه بدون تمييز أو تلاعب أو تخويف وتطبيقها العملي المحدود[٤٠]. وفي حالات عديدة، لا تؤخذ الاحتياجات اللغوية الخاصة للأطفال، ومن بينهم أطفال الشعوب الأصلية، في الحسبان بما فيه الكفاية في عمليات اتخاذ القرارات القضائية والإدارية[٤١].

٥٣ - ويعكس إنشاء مجالس أو برلمانات وطنية ودون وطنية للأطفال والشباب، على نحو متزايد، عزم الدول الأطراف تعزيز مشاركة الأطفال في المسائل التي تمسهم. إلا أن عدم كفاية الجهود المبذولة لقياس فعالية هذه المنابر وأثرها يثير المخاوف من أن تظل رمزية وغير فعالة[٤٢].

٥٤ - ويتطلب تمكين الأطفال من إدراك حقوقهم والتحول إلى صانعي قرار فاعلين اتباع أساليب تربوية جديدة وملائمة. وسيساعد في دفع هذه الجهود قدماً مشروع شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو، وهو عبارة عن برنامج تعاوني على شبكة الإنترنت أطلقته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في آذار/مارس ٢٠١٣. ويتولى هذا البرنامج تيسير التبادل العالمي للخبرات والمواد والمعلومات بشأن المبادرات المدرسية. وعلى نحو مماثل، سيوفر

(٤٠) وفقاً لتحليل للملاحظات الختامية الواردة في ٤١ تقريراً نظرت فيها لجنة حقوق الطفل خلال دوراتها الرابعة والخمسين إلى التاسعة والخمسين.

(٤١) انظر A/67/225.

(٤٢) انظر A/HRC/22/55.

المنشور الذي ستصدره منظمة اليونسكو قريباً بعنوان ''الأطفال والشباب بوصفهم مربين: أصول تربية الطفل بوصفه مواطناً عالمياً'' توجيهات بشأن سبل تمكين الأطفال للاضطلاع بدور فعال في المجتمع.

٥٥ - وتحول الإمكانية المحدودة للوصول إلى المعلومات، ولا سيما بشأن الصحة الإنجابية، دون اتخاذ الأطفال والمراهقين قرارات مستنيرة تمس حياتهم. وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لا تزال المضاعفات الناشئة عن الحمل السبب الأول للوفاة في صفوف المراهقات اللاتي لا يتوفر لهن ما يكفي من المعلومات والدعم بشأن المسائل المتصلة بصحتهن، سواءً كن متزوجات أو غير متزوجات[٤٣]. وكثيراً ما تتخذ القرارات بشأن القيام بتدخلات طبية من دون مشاركة الأطفال أو موافقتهم، ولا سيما الأطفال ذوي الإعاقة[٤٤].

باء - فرص المشاركة وسبل المضي قدماً

٥٦ - يمكن مواصلة تعزيز المشاركة الفعالة للأطفال والمراهقين والمساعدة في ضم أصواتهم لدى النظر في المسائل التي تمسهم بإدراج التدابير والإجراءات الخاصة التالية:

(أ) تعزيز أنشطة التوعية والتعليم، بما في ذلك الحملات التي تستهدف الجمهور العريض وفئات مهنية معينة، لإتاحة إدراك أفضل لحق الطفل في التعبير عن آرائه بحرية؛

(ب) تعزيز حق جميع الأطفال في الإدلاء بآرائهم في عملية اتخاذ القرارات التي تمسهم، ووضع ضمانات وآليات لكفالة حقهم في الاستماع إليهم من دون تعرضهم للتمييز أو التلاعب أو التخويف؛

(ج) كفالة الحق في الاستعلام ومشاركة الأطفال، ومنهم الأطفال ذوي الإعاقة، في القرارات ذات الصلة بالتدخلات الصحية والصحة الإنجابية الجنسية، لأنه ليس بوسع الأطفال والمراهقين ممارسة حقوقهم ما لم يتمكنوا من الوصول إلى المعلومات بشكل يسهل عليهم فهمه؛

(د) إيلاء اهتمام خاص للحقوق والحريات المدنية للطفل واحترامها وحمايتها في التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية (المواد ٧ و ٨ و ١٣ إلى ١٧ و ١٩ و ٣٧ (أ) من اتفاقية حقوق الطفل).

---

(٤٣) انظر E/CN.9/2012/5.

(٤٤) انظر A/66/230.

ثامنا – إعمال حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة

٥٧ – عرَّف الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها الخامسة والستين (A/65/206) الفترة التي تسبق سن الثامنة بأنها بالغة الأهمية لنماء الطفل حيث أنها تشمل عمليات حيوية تؤثر على مجموعة متنوعة من النواتج الصحية والاجتماعية طيلة حياة الإنسان. وشدد الأمين العام في هذا التقرير على أهمية فعالية التدخلات في مرحلة الطفولة المبكرة من حيث التكلفة نظراً إلى أنها تفوق التدخلات التي تجري في المراحل اللاحقة من حيث النواتج الإيجابية البعيدة المدى بالنسبة للأفراد والمجتمعات. وشددت الجمعية العامة في قرارها اللاحق ١٩٧/٦٥ الذي اتخذته في آذار/مارس ٢٠١١ على أن تمتع الأمهات بصحة جيدة، بما في ذلك الصحة الجسدية والعقلية، والتغذية والثقافة أمور ضرورية للإعمال الكامل لجميع حقوق الطفل في كل المراحل، وأهابت بالدول الأعضاء كفالة حصول الجميع على خدمات جيدة وبتكلفة معقولة، ولا سيما الخدمات الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية والرعاية. ويرد أدناه التقدم المحرز في مجال إعمال حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة والتحديات المتبقية.

ألف – الالتزامات والتقدم المحرز والنتائج المحققة على الصعيد العالمي

٥٨ – وفقاً للمادة ٧ من اتفاقية حقوق الطفل، ينبغي أن يسجل الطفل بعد ولادته فوراً. وتحمي شهادة الميلاد الأطفال من الاتجار بهم أو تجنيدهم في قوات مسلحة أو جماعات مسلحة (المادتان ٣٥ و ٣٨)؛ ومن أشكال العمل الخطرة ومن الاستغلال الجنسي (المادتان ٣٢ و ٣٤). ويتعين أن يكون للأطفال المخالفين للقانون سجل رسمي بسنهم وذلك لتفادي معاملة نظام العدالة الجنائية لهم معاملة البالغين (التعليق العام رقم ١٠).

٥٩ – وينبغي أن يكون تسجيل المواليد مجانياً ومعمَّماً. إلا أن البيانات الحالية تظهر أن نصف الأطفال دون الخامسة في العالم فقط مسجلون[٤٥]. ووفقاً لمنظمة اليونيسيف، فإن زهاء ٢٥ مليون طفل دون الخامسة في العالم النامي (باستثناء الصين) غير مسجلين. وتظهر التوقعات أوجه تفاوت إقليمية كبيرة، وتسجيل ما يزيد على الثلث قليلاً فقط من المواليد في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجنوب آسيا[٤٦]. وتكون معدلات تسجيل المواليد أقل في

(٤٥) انظر http://www.childinfo.org/birth_registration_progress.htm.

(٤٦) UNICEF, *Global Databases*, 2013. تستند هذه المعلومات إلى الاستقصاءات السكانية والصحية، والمسوح العنقودية المتعددة المؤشرات، والاستقصاءات الوطنية الأخرى التي أجريت بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١١. وتستند التقديرات إلى مجموعة فرعية تضم ١٠٤ بلدان تغطي ٧٧ في المائة من السكان دون الخامسة في العالم (باستثناء الصين التي لا تتوافر عنها بيانات قابلة للمقارنة). وتمثل التقديرات الإقليمية بيانات عن بلدان تشمل ٥٠ في المائة على الأقل من السكان على الصعيد الإقليمي.

المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية ولدى أفقر ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية، في جميع المناطق. وتتدنى معدلات تسجيل المواليد أيضاً لدى فئات مهمشة أخرى، بما في ذلك فئة أطفال الشعوب الأصلية(٤٧).

٦٠ - ولقد أثبتت التكنولوجيا المبتكرة بأنها خيار فعال ومتدني التكلفة لزيادة معدلات تسجيل المواليد. وفي الهند، حققت نيودلهي التسجيل العالمي للمواليد عن طريق الجمع بين تسجيل المواليد والوفيات على شبكة الإنترنت منذ عام ٢٠٠٤، وربط التحصين بتسجيل المواليد(٤٨). وفي البرازيل، زادت معدلات تسجيل المواليد على الصعيد دون الوطني في الولايات الشمالية نظراً إلى اعتماد خطة عمل وطنية شاملة تنص على تقديم حافز نقدي لأقسام الولادة في المستشفيات لكل طفل مسجل.

٦١ - وتنص اتفاقية حقوق الطفل على أن لكل طفل الحق في أن يترعرع في بيئة عائلية. وعندما لا تتوافر عائلة للطفل أو تكون غير قادرة على رعايته أو غير مستعدة لذلك، رغم تلقي المساعدة لإعانتها في تربيته، ينبغي التماس حلول مناسبة ومستقرة قائمة على أساس العائلة لتمكين الطفل من الترعرع في بيئة ترعاه وتوفر له الدعم. ولا يزال ٢ مليون طفل على الأقل اليوم يعيشون في مؤسسات، ويسجل استخدام متزايد لدور الأيتام والرعاية المؤسسية الأخرى(٤٩).

٦٢ - وفي أعقاب بدء العمل بالمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (قرار الجمعية العامة ١٤٢/٦٤؛ المرفق)، يتواصل العمل لتنفيذ هذه المبادئ التوجيهية في مجال التشريعات والسياسات والممارسة. وفي المكسيك، خضع أكثر من ١ ٠٠٠ موظف للتدريب على تطبيق المبادئ التوجيهية، في حين أن نظام حماية الطفل في إندونيسيا يتجه على نحو متزايد نحو منع الإلحاق ببيئات الرعاية البديلة.

٦٣ - وتحدد المبادئ التوجيهية توصيات للحيلولة دون انفصال الأسرة بحيث لا يحصل هذا الانفصال إلا عند الاقتضاء، ولتوفير الرعاية البديلة المناسبة، وفقاً لاحتياجات الطفل. ولتمكين الحكومات من تنفيذ المبادئ التوجيهية على نحو أفضل، أعد الدليل الذي يحمل عنوان ”المضي قدماً: تنفيذ المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال“، بالإنكليزية

(٤٧) انظر UNICEF, *Progress for Children: Achieving the MDGs with Equity* (No.9, 2019).

(٤٨) انظر M. Muzzi, “UNICEF good practices in integrating birth registration into health systems (2000-2009)” (2010).

(٤٩) انظر UNICEF, *Progress for Children: A Report Card on Child Protection* (No. 8, 2009).

والإسبانية والفرنسية[٥٠]. ولقد أعدت أيضاً نسخ صديقة للطفل والموظفين من المبادئ التوجيهية بالإسبانية والإنكليزية والبرتغالية والروسية والفرنسية.

باء – التحديات المتبقية

٦٤ – يخضع التقدم عموماً في مجال نماء الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة إلى القيود بسبب العوامل التالية: العيش في نظم إيكولوجية مسببة للإجهاد (البطالة والإقصاء الاجتماعي والبيئات الملوثة على سبيل المثال)؛ عدم كفاية المعارف لدى الجهات الموفرة للرعاية بشأن كيفية رعاية صغار الأطفال؛ محدودية الوصول إلى خدمات النماء والصحة والحماية في مرحلة الطفولة المبكرة لصغار الأطفال المتأثرين بأوجه تفاوت كبيرة بسبب عوامل منها الفقر والانتماء العرقي؛ تجزؤ السياسات التي لا تتصدى لاحتياجات صغار الأطفال على نحو كلي؛ عدم كفاية الاعتمادات التي تخصصها الحكومات الوطنية في الميزانية.

٦٥ – ويعيق الفقر المرتبط بعوامل الصحة والتغذية والأخطار الاجتماعية ٢٠٠ مليون طفل على الأقل في البلدان النامية عن تحقيق كامل إمكاناتهم النمائية[٥١]. ومن الأسباب المباشرة لضعف النتائج في مرحلة الطفولة المبكرة ضعف الوضع الصحي لصغار الأطفال، ولا سيما انتشار حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، بالاقتران مع حالات نقص التغذية من قبيل تأخر النمو وحالات نقص الحديد واليود.

٦٦ – ولا تزال مكافحة وفيات النساء والأطفال التي لا مبرر لها من التحديات الملحة. وتظهر معدلات وفيات الأمهات والمواليد الجدد ومعدلات التقزم انخفاضاً أقل من معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات والأوضاع الهشة والبلدان التي تزداد فيها حدة الفوارق الاجتماعية.

٦٧ – وتتطلب التحديات المستمرة على مستوى التنسيق بين القطاعات والنظم ذات الصلة بصغار الأطفال وعائلاتهم المزيد من الدراسة والتمحيص. وبوجه خاص، لا بد من النظر في سبل تعزيز فهم أفضل للروابط القائمة بين التدخلات في مجال الصحة والتغذية، وكذلك الصلات بين الزراعة والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية والصحة العامة.

---

(٥٠) انظر N. Cantwell et al, *Moving Forward : Implementing the Guidelines for the Alternative Care of Children* (Centre for Excellence for Looked After Children in Scotland, 2012).

(٥١) انظر S. Walker et al., “Child development : risk factors for adverse outcomes, in developing countries” in The Lancet, Vol. 369, issue 9556 (2007).

جيم – فرص المشاركة وسبل المضي قدماً

٦٨ – تعزز المبادرات الواعدة التالي ذكرها المشاركة الفعالة للحكومات والقطاع الخاص ويجب أن تعطى الأولوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل:

(أ) مع أن تحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ سيظل هدفاً بعيد المنال بالنسبة إلى بلدان عديدة، فإن هدف وضع حد لجميع وفيات الأطفال التي يمكن الوقاية منها أصبح الآن في متناول اليد. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٢، أطلقت حكومات إثيوبيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية، بالتعاون مع منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، مبادرة ''تجديد الوعد'' وهي عبارة عن الالتزام بتقليص عدد وفيات الأطفال دون الخامسة إلى ٢٠ وفاة أو أقل لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في جميع بلدان العالم بحلول عام ٢٠٣٥[٥٢]. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقع ١٦٨ بلداً مشاركاً في هذه المبادرة على تعهد بدعم هذا المسعى؛

(ب) إن تزايد الأدلة التي تبين أثر نقص التغذية على معدل وفيات الرضع والأطفال، وما يترتب عليه من آثار لا يمكن إلغاؤها إلى حد كبير في المدى الطويل على الصحة والنماء المعرفي والجسدي قد دفع بهذه المسألة إلى موقع أبرز في خطة التنمية. ولا تستوجب التغذية اهتمام جماعات الباحثين فحسب بل كذلك الجهات المانحة والبلدان النامية من خلال مبادرة ''تعزيز التغذية'' الداعمة للعمليات التي تحفزها الجهود الوطنية للحد من التقزم والأشكال الأخرى لسوء التغذية[٥٣]. وتعزز هذه المبادرة العالمية تنفيذ التدخلات التغذية المدعومة بالأدلة وتركز على إدماج أهداف التغذية في قطاعات الصحة والحماية الاجتماعية والزراعة. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، خضعت ١٦ خطة قطرية في إطار مبادرة ''تعزيز التغذية'' للتحليل وذلك لإرشاد التخطيط القومي وأولويات الاستثمار على نحو أفضل والمساعدة في حشد موارد إضافية[٥٤].

تاسعا – الملاحظات والتوصيات الختامية

٦٩ – **قطعت المعارف العلمية والمحاولات الرامية لإدراك ما يتطلبه الأمر للقضاء على فقر الأطفال، ودعم بداية حياة صحية، والقضاء على عمل الأطفال، ومنع العنف أشواطاً**

(٥٢) انظر http://www.apromiserenewed.org/A_Call_to_Action.html.

(٥٣) انظر http://scalingupnutrition.org.

(٥٤) انظر http:/.scalingupnutrition.org/wp-content/uploads/2013/05/Executive-Summary_SUN-Country-Costing-Analysis_May-2013.pdf.

كبيرة خلال العقد المنصرم. وأحدث تحسين قاعدة المعارف تحولات في الاستجابات وعزز الجهود في مجال الدعوة للحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من إحراز تقدم، كما تدل الأمثلة المبينة أعلاه، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة باسم الأطفال والنساء. وفيما يواصل العالم بلورة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تشجع الحكومات الوطنية والأطراف الفاعلة الدولية على النظر في ما يلي من مبادئ وإجراءات لمواصلة النهوض بالتزاماتها المتعلقة بحقوق جميع الأطفال والوفاء بها.

الاستمرار في توجيه العناية إلى "الأعمال التي لم تنجز بعد" إلى جانب المسائل الناشئة والمهملة لكفالة إعمال حقوق الطفل

٧٠ - لا يزال الحد من وفيات الأطفال والأمهات التي يمكن الوقاية منها ضرورة ملحة ويستلزم تضافر جهود الحكومات ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ولا بد من الإقرار بأن حقوق الطفل ليست مجرد مسألة بقاء على قيد الحياة وبأن الخطة التي لم تنجز بعد تشمل مجموعة واسعة من الأهداف المتصلة بتحسين إمكانية الحصول على خدمات جيدة في مجال التعليم والمياه والصرف الصحي والتغذية وحماية الطفل. ومما يكتسب أهمية أساسية لتحقيق ذلك تسريع الجهود من قبيل مبادرات "تجديد الوعد"، وحركة الأمين العام "كل امرأة، كل طفل"، واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز لوقف الإصابة بفيروس الإيدز نهائياً، وتعزيز التغذية.

إدماج الإنصاف في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية الدولية

٧١ - مع تزايد أوجه اللامساواة المنتشرة على نطاق واسع في جميع البلدان تقريباً حول العالم، ما زال عشرات الملايين، بمن فيهم الأطفال، يعانون من التهميش والإقصاء والاستغلال. وفي البلدان الأقل نمواً والبلدان المتوسطة الدخل والمرتفعة الدخل على حد سواء، تواجه بعض الفئات معدلات وفاة مرتفعة ونتائج تعليمية سيئة ومخاطر عنف شديدة. وتشير الدلائل إلى أن عدم معالجة مظاهر التفاوت يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلدان بشدة مع مرور الزمن.

٧٢ - وتوحي أدلة متزايدة بأن إعطاء الأولوية لأكثر المجتمعات حرماناً أكثر السبل كفاءة وفعالية من حيث التكلفة للحد من الفوارق وتحسين النتائج من أجل الأطفال[٥٥].

(٥٥) انظر A. Lake, "A tipping point for child survival, health and nutrition" *in The Lancet*, Vol. 380, issue 9850 (2012).

ولدى التصدي لحقوق أكثر الفئات تهميشاً وتمكينها، من المهم الإقرار بطائفة أوجه التمييز المتداخلة والعوائق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجهها هذه الفئات. وستتطلب زيادة التركيز على معالجة الفوارق تجزئة البيانات على المستويات دون الوطنية، وتعزيز قدرة البلدان على إجراء هذا التحليل وتمكين المجتمعات لرصد التقدم المحرز ومحاسبة السلطات ومقدمي الخدمات على أدائهم.

٧٣ - وفي الوقت نفسه، من المهم الإقرار بأن الاستثمارات المنصفة والمتواصلة والواسعة النطاق يمكن أن تحقق التكافؤ من خلال توفير فرص النماء نفسها لكل طفل. وتشمل أكثر الاستثمارات فعالية من حيث التكلفة طائفة من التدخلات في مرحلة الطفولة المبكرة في مجالات التغذية والتحصين ومكافحة الملاريا والتطهير من الديدان[٥٦]. ويمكن لتوظيف الاستثمارات في التعليم قبل الابتدائي أن يدر عوائد هامة[٥٧]. ولقد تبين أن للاستثمارات في مجال التعليم، لا سيما تعليم البنات، صلة وثيقة بالحد من وفيات الأطفال.

٧٤ - ويمكن أن يؤدي تجنب الاستثمارات في الأطفال، لا سيما أكثرهم تهميشاً، أو إرجاؤها إلى استمرار انتقال الفقر عبر الأجيال وأن يسفر عن آثار نهائية وسلبية على الصحة والتحصيل العلمي[٥٨]. ومن الضروري تنسيق الجهود المتعددة الأطراف والاتساق في مجال السياسات على الصعيدين العالمي والوطني لكفالة توظيف الاستثمارات في الأطفال باستمرار وفي الوقت المناسب.

التركيز على إيجاد حلول متكاملة لتحقيق النتائج لصالح الأطفال

٧٥ - تتطلب مواجهة أعظم التحديات بالنسبة إلى الأطفال بلورة أوجه التآزر بين النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والتنمية الاجتماعية والبشرية الشاملة، والاستدامة البيئية. ويمكن أن يتجلى ذلك في زيادة تركيز الاهتمام على تضافر الإجراءات المشتركة بين

---

(٥٦) انظر Copenhagen Consensus 2012*: Expert Panel Findings* وانظر أيضاً UNICEF , "A post-2015 world fit for children: *sustainable development starts and ends with safe, healthy and well-educated children*" (2013).

(٥٧) انظر P. Engle et al., "Strategies for reducing inequalities and improving developmental outcomes for young children in low-income and middle-income countries, *in The Lancet*, Vol. 378, issue 9799 (2011).

(٥٨) انظر S. Naudeau et al, Investing in Young Children: *An Early Childhood Development Guide for Policy Dialogue and Project Preparation* (2011).

القطاعات لكفالة إفادة الحلول المتكاملة – السياسات والاستثمارات في أحد المجالات – لما يتحقق من نتائج في مجالات أخرى بصورة متزامنة[٥٩].

تعزيز آليات المساءلة

٧٦ - يتطلب إحراز مزيد من التقدم لتنفيذ الالتزامات من أجل الأطفال تعزيز آليات المساءلة القائمة وإنشاء آليات جديدة. وتشدد النهج الفعالة على استخدام العمليات التشاركية لإشراك ممثلي المجتمعات المحلية وأفرادها، فتيات وفتياناً ورجالاً ونساءً، ولا سيما المنتمين والمنتميات إلى الفئات المهمشة والمقصية – في الأبحاث حول الخدمات والبرامج التي تؤثر في حياتهم وإعداد هذه الخدمات والبرامج وتطويرها وتقييمها. ومن الأمثلة على كيفية رصد التقدم المحرز والأداء بطاقات أداء التنمية المحلية، والاستعانة بوسائل الإبلاغ الجماهيري، وشفافية الميزانيات البلدية، وتلقي الآراء عبر الرسائل النصية القصيرة بشأن تقديم الخدمات. وبوسع مبادرات واعدة أخرى مثل إطار مساءلة اللجنة المعنية بالإعلام والمساءلة في مجال صحة المرأة والطفل[٦٠]، والعد التنازلي نحو عام ٢٠١٥[٦١]، ومجموعة المكتبة العامة للعلوم المعنونة "قياس الشجاعة في صحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال"[٦٢] أن تساعد أكثر في تعزيز مراقبة مؤسسات الرعاية الصحية على الصعد العالمي والوطني والمحلي، بما بشمل تقديم الخدمات.

الاعتراف بحق الأطفال في أن يكونوا مشاركين فعليين في عملية نمائهم

٧٧ - يساعد الأطفال والمراهقون في حل المشاكل على نطاق العالم. وتشمل مشاركتهم طائفة من الأنشطة، بدءاً بالتوعية بقضايا معينة وصولاً إلى المشاركة في القرارات التي تتخذها الإدارات المحلية والإسهام في المنتجات والخدمات التجارية والعامة. واستمراراً لتحقيق هذه الإنجازات، من الضروري توفير الموارد المالية والبشرية الكافية للآليات القائمة من أجل مشاركة الأطفال على الصعيدين الوطني ودون الوطني، مثل نوادي الأطفال والشباب ومجالسهم وبرلماناتهم أو هيئاتهم الاستشارية لكفالة فعاليتها وانتظامها ومنهجيتها. وبموازاة ذلك، ينبغي أن تحافظ الدول الأعضاء على الجهود الرامية إلى رصد

(٥٩) انظر "Towards a post-2015 world fit for children: UNICEF's key messages on the post-2015 development agenda" (2012).

(٦٠) انظر http://www.who.int/woman_child_accountability/about/en/.

(٦١) انظر http://www.countdown2015mnch.org/.

(٦٢) انظر http://www.ploscollections.org/article/browseIssue.action?issue=info:doi/10.1371/issue.pcol.v01.i16.

مدى استرشاد السياسات والبرامج العامة بهذه الآليات وقياسه. ومن الأهمية بمكان وضع آليات جبر وتعويض رسمية ومستقلة لكي يمارس الطفل الحق في التعبير عن آرائه في جميع المسائل التي تمسه. وتحقيقاً لتلك الغاية، سيتيح إنشاء مؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان من أجل الأطفال على الصعيدين الوطني والإقليمي إنشاء آليات رسمية للاستعراض وتقديم الشكاوى من أجل الأطفال.